الأمم المتحدة S/2009/39

مجلس الأمن

Distr.: General
15 January 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، التي طلب إلي فيها المجلس أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا كل ستة أشهر. ويغطي التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويتناول التوصيات الواردة في تقريرَيَّ إلى المجلس، وأحدهما مؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ ويتناول القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2007/143)، والآخر مؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ويتعلق بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2008/426). ويركز هذا التقرير على التطورات الشاملة والعابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، وعلى الأنشطة التي اضطلع بها المكتب للتوعية بالأخطار والتحديات الناشئة، وتعزيز المشاورات وأوجه التآزر على الصعيد دون الإقليمي، والاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساعدتها على تعزيز السلام والاستقرار.

ثانيا – التطورات الشاملة والعابرة للحدود

٢ – ذكرت في تقريري السابق (S/2008/426) أنه على الرغم من التقدم الكبير في توطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا، فإن التحديات المتبقية تهدد تعطيل مسيرة هذه التطورات الإيجابية. وبالفعل يظل الوضع هشا حيث لم تُعالج بعدُ الأسباب الجذرية للنزاع في عدد من بلدان غرب أفريقيا معالجة فعالة ومستدامة. ونتيجة لما تركته الأزمة المالية وأزمة الغذاء العالميتان من آثار ضارة في المنطقة دون الإقليمية، تفاقمت الأخطار المعروفة وهي بطالة الشباب، وانعدام الأمن الغذائي، والحضرنة السريعة، بالإضافة إلى التحديات المتمثلة في الرشوة والهجرة غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص والمخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتضرر غرب أفريقيا، أيضا، من فيضانات شديدة خلال موسم الأمطار

في عام ٢٠٠٨، أودت بأرواح المئات وألحقت أضرار بالهياكل الأساسية والممتلكات والمحاصيل في عدة بلدان. وإضافة إلى ذلك عاودت آفة الانقلابات الظهور، وهو ما يشهد عليه التغير غير الدستوري للحكومة في موريتانيا في آب/أغسطس، والهجوم المسلح على مقر إقامة رئيس غينيا – بيساو، يواو برناردو فييرا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وتحرك مجموعة من الضباط العسكريين للاستيلاء على السلطة في غينيا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عقب وفاة الرئيس لانزانا كونتي.

ألف – الأمن الغذائي وآثار الأزمة المالية العالمية

٣ – على الرغم من انخفاض أسعار الغذاء العالمية بعد الارتفاع الحاد المسجل في الأشهر الأخيرة، ومن كون المحاصيل المحلية جيدة عموما، تظل أسعار الحبوب الرئيسية في أنحاء غرب أفريقيا فوق مستوياتها المعهودة بدرجة كبيرة. وقد اشتدت حدة هذه المشكلة بوجه خاص في المناطق الحضرية وفي البلدان التي هي مستوردة صافية للغذاء. وفي المناطق التي يشتد فيها الاعتماد على السوق – أي حيث يُشترى أكثر من ٥٠ في المائة من الغذاء في السوق – يمكن أن تؤدي الزيادات السريعة في أسعار الغذاء إلى تقلص الإنفاق على الصحة والتعليم والماء النقي، وأنشطة إدرار الدخل أو الحفاظ على سبل المعيشة.

٤ – وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ظلت المنطقة دون الإقليمية ترزح تحت وطأة أزمة الغذاء. واضطرت قطاعات واسعة من السكان إلى تقليص استهلاكها الغذائي أو إسقاط بعض الأصناف من نظامها الغذائي بسبب عجزها عن تحمل تكلفة الغذاء المتاح. ولا يزال ثمة قلق من أن يظل أشد السكان فقرا نهبا لأي عارض حيث أن استراتيجياتهم لمواجهة الوضع في تراجع باستمرار. وبالتالي تستمر الحاجة إلى أن تواصل حكومات غرب أفريقيا في تشجيع الإنتاج الزراعي، وأن تفي البلدان المانحة بتعهداتها بزيادة الاستثمارات والمساعدات الزراعية، لمنع انعدام الأمن الغذائي من زعزعة التماسك الاجتماعي والاستقرار.

٥ – وقد أثارت الأزمة المالية العالمية وخطر الكساد العالمي شواغل جديدة بشأن الأثر المحتمل على الاقتصادات الأفريقية وعلى احتمالات إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من كون الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا أدى إلى تخفيف الضغط على الاقتصاد الكلي وعلى المالية إلى حد ما في معظم بلدان غرب أفريقيا، فإن سعة نطاق الأزمة وطبيعتها العالمية سببت انخفاضا حادا في أسعار الصادرات من السلع الأولية، مما أثر سلبا على معدلات التبادل التجاري، وإيرادات الحكومات، وظروف الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقا، ودخل الأسر المعيشية في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على صادرات المحاصيل.

٦ - ونتيجة لأزمة الائتمانات، قد يواجه غرب أفريقيا أيضا نقصانا في الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الحوالات الواردة من الخارج. وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمها بعض المانحين الرئيسيين، ثمة مخاوف من أن تنخفض المساعدات الإنمائية الرسمية نتيجة للأزمة المالية المستمرة. ومن شأن الانخفاض في الإيرادات وفي النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى انتكاس المكاسب المتواضعة التي تحققت في مجال الحد من الفقر في السنوات الأخيرة، ويقوض التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويزيد من خطر زعزعة الاستقرار في منطقة دون إقليمية تشهد بعض بلدانها أوضاعا هشة أو خرجت لتوها من فترة نزاع.

باء - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود

٧ - أصبحت الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بصورة متزايدة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، مصدر قلق رئيسي في المنطقة دون الإقليمية. فقد أعلنت عدة بلدان الاستيلاء على كميات كبيرة من العقاقير المخدرة (الكوكايين والحشيش) في أراضيها، وعن هبوط طائرات غير مصرح لها ترتبط على الأرجح بالاتجار بالمخدرات، و/أو عن إلقاء القبض على مواطنين من أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا ضالعين في الاتجار غير المشروع. وفي ليبريا أجرت وكالات إنفاذ القانون الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملية واسعة النطاق أسفرت عن اجتثاث حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ من نباتات القنب.

٨ - وفي تطور إيجابي، تعمل حكومات غرب أفريقيا الآن على بناء قدراتها على التصدي للتحدي، سواء على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي. وبات كل من الحكومات والجمهور يعتبر بأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود مشكلة حاسمة، ويجري بذل الجهود لمعالجة المشكلة بطريقة بناءة. فمثلا شكل تسلل الأموال المحصلة عن طريق الاتجار بالمخدرات إلى الساحة السياسية إحدى القضايا الرئيسية في بعض الحملات الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية. غير أن الحاجة تقتضي مواصلة التوعية على جميع مستويات القيادة بالأثر الضار لظاهرة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على الحكم والأمن.

جيم - الانتخابات والحكم

٩ - كما ذكرت في تقريري السابق، تظل الانتخابات في غرب أفريقيا عمليات تنطوي على احتمال زعزعة الاستقرار، ويمكنها أن تتمخض عن العنف السياسي والاختلال الاقتصادي والصراع الاجتماعي في المجتمعات الهشة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أُفيد بوقوع حوادث وتوترات ذات صلة بالانتخابات في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، بينما أُجلت بعض الانتخابات بسبب مشاكل مختلفة، منها الصعوبات اللوجستية والأمنية. وفي

نفس الوقت سجلت المنطقة دون الإقليمية تجارب ناجحة لعمليات انتخابية أُجريت دون عراقيل وبطريقة وسلمية.

١٠ - وشكل الانقلاب العسكري الذي وقع في ٦ آب/أغسطس ضد رئيس موريتانيا، سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، المنتخب ديمقراطيا، نكسة للديمقراطية في ذلك البلد وفي المنطقة دون الإقليمية التي حققت تقدما كبيرا في تعزيز الحكم الديمقراطي. وقد قوبل ذلك التطور المقلقِ بالإدانة من جانب المجتمعُ الدولي الذي كان قد دعم بنشاط عملية إعادة الحكم الدستوري التي استهلت في موريتانيا عقب انقلاب عام ٢٠٠٥ ودامت سنتين.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

١١ - اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بسلسلة من الأنشطة الهادفة إلى بناء القدرات وتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المسائل التي تصدرت جدول أعمال المكتب، بناء وتعزيز أوجه التآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، والتصدي بطريقة تعاونية للتحديات ضد السلام والأمن العابرة للحدود. وفضلا عن ذلك واصل سعيد جينيت، ممثلي الخاص في غرب أفريقيا دعم أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، بوصفه رئيسا للجنة.

ألف - التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية

١٢ - استمر المكتب في التركيز على بناء وتعزيز شراكته الاستراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز التكامل والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وخلال الزيارتين اللتين قام بهما ممثلي الخاص إلى واغادوغو في ١ و ٢ آب/أغسطس وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش هو ورئيس الجماعة الاقتصادية، الرئيس بليز كومباوري، المبادرات التي يمكن اتخاذها لمساعدة الدول الهشة ومواصلة دعم الجماعة الاقتصادية في التصدي لمشاكل من قبيل الأمن الغذائي والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتحديات التي تشكلها الانتخابات. وشارك ممثلي الخاص أيضا في الاجتماع الذي عقده مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية في واغادوغو في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وحضر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية المعقود في أبوجا يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

١٣ - وقام ممثلي الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، الدكتور محمد ابن تشامباس، كجزء من استراتيجيتهما الجارية للتصدي بطريقة منسقة للأخطار الناشئة التي تهدد الاستقرار، بزيارات عمل وبعثات مساع حميدة مشتركة في المنطقة دون الإقليمية. وسافرا إلى غينيا يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه لاستطلاع سبل دعم الجهود التي يبذلها البلد لإعادة الاستقرار عقب القلاقل السياسية التي شهدها مؤخرا، مع التركيز على العملية الانتخابية، وإصلاح القطاع الأمني، وتحديات الحكم، والاتجار بالمخدرات. وقاما أيضا مع وزير التعاون الإقليمي في بوركينا فاسو، الذي يمثل رئيس الجماعة الاقتصادية، بزيارة مشتركة لغينيا - بيساو في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر دعما لجهود ممثلي في ذلك البلد، السيد شولا أوموريغي، وجهود الجماعة الاقتصادية الهادفة إلى المساعدة على إعادة النظام بعد الهجوم على مقر إقامة الرئيس فييرا في بيساو يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤ - وأقام المكتب أيضا تعاونا ثلاثيا وثيقا مع الجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لمعالجة الخطر المتزايد الذي تشكله الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، وعملت المؤسسات الثلاث بشكل وثيق على إعداد وتنظيم الاجتماع الوزاري المعني بالاتجار بالمخدرات بوصفه خطرا وتهديدا أمنيا لغرب أفريقيا، المعقود في برايا يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

١٥ - وفي مجال حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية شارك المكتب في مشاورات نظمها مركز التنمية الجنسانية التابع للجماعة الاقتصادية يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه، بالتعاون مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب في ميدان حفظ السلام، والشبكة النسائية للسلام والأمن في أفريقيا، من أجل إعداد الإطار المرجعي لدليل تدريبي خاص بالمنطقة مخصص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد في غرب أفريقيا. وشارك المكتب أيضا في اجتماع للخبراء عُقد في داكار في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لمساعدة نظام الإنذار المبكر التابع للجماعة الاقتصادية على تصميم منتدى شامل على الشبكة يكون بمثابة منبر مشترك لتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة دون الإقليمية، بمن فيهم الخبراء السياسيون وخبراء حقوق الإنسان. وشارك ممثلو المكتب أيضا في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية، المعقود في كوناكري في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تحديث خريطة الطريق المتصلة بعمليات وأنشطة اللواء الاحتياطي للجماعة الاقتصادية مستقبلا.

١٦ - وشُجعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا على المشاركة في المناسبات التي نظمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بما في ذلك اجتماع الخبراء التحضيري بشأن

إنشاء فريق عامل دون إقليمي معني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، الذي عُقد في ٢٨ تموز/يوليه في داكار، وحلقة العمل الإقليمية بشأن دور مؤسسات الأمن في توفير الأمن خلال العمليات الانتخابية، التي عُقدت في كوناكري خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ودُعي رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تقديم إحاطة للاجتماع الربع سنوي لرؤساء وكالات الأمم المتحدة الإقليمية الكائن مقرها في داكار، وهو الاجتماع الذي عُقد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وأفضى إلى مناقشة مثمرة بشأن المسائل الأمنية التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية. وأكد الرئيس على التعاون الوثيق المحتمل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، لا سيما في دعم إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع الأزمات، والقوة الاحتياطية.

١٧ - وكما أُوصي في تقريري السابق، واصل المكتب تعزيز شراكته مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين ومساعدتهم في الجهود المشتركة التي يبذلونها لتعزيز السلام والاستقرار. وزار الأمين العام لاتحاد نهر مانو، السيد أبراهام بوري، مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في ١٦ أيلول/سبتمبر لمتابعة المناقشات بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في حوض نهر مانو (سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا) وفي بناء القدرات المؤسسية للاتحاد. وأكد أيضا هو وممثلي الخاص على ضرورة تحديد المجالات الممكن التعاون فيها بشأن المسائل الأمنية الحاسمة، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصلاح قطاع الأمن. وسهّل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا، في سياق إيجاد علاقات تآزر أفضل بين الاتحاد والأمم المتحدة، بما في ذلك دعم العملية الجارية لتنشيط اتحاد نهر مانو، عقد اجتماع بين الأمين العام للاتحاد ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الإقليمية التي مقرها في داكار، يوم ١٧ أيلول/سبتمبر. وواصل ممثلي الخاص مشاوراته مع مسؤولي الاتحاد عندما حضر، مع ممثلي الخاص في ليبريا وممثلي الخاص في سيراليون، مؤتمر قمة الاتحاد في فريتاون، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٨ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا على تعزيز التعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بالتركيز على وجه الخصوص على المبادرات المبذولة لمعالجة تحديات أزمة الغذاء في المنطقة.

١٩ - وفي إطار نهوض مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بمهام ولايته المتمثلة في حشد دعم دولي على نطاق أوسع لجهود تحقيق الاستقرار الإقليمية، بادر المكتب إلى إجراء

اتصالات مع الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشارك المكتب أيضا في اجتماعي فريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو، وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، اللذين عُقدا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، كما حضر الاجتماع الوزاري الثلاثي المشترك الرابع عشر بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في واغادوغو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وقد حث ممثلي الخاص أثناء ذلك الاجتماع الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان غرب أفريقيا، على الرغم من الأزمة المالية العالمية الراهنة. وفي مناقشات لاحقة مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، نوقشت ضرورة تفعيل إطار العمل المشترك للسلام والأمن بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

باء - التعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة

٢٠ - ظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يشارك بنشاط في تسهيل إقامة الروابط بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وفي ١٠ تموز/يوليه و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المكتب اجتماعين من اجتماعات تبادل المعلومات والتنسيق التي أصبحت تُعقد كل ثلاثة أشهر لرؤساء وكالات الأمم المتحدة الكائن مقرها في داكار، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعُقدت أيضا ثلاثة اجتماعات مخصصة لمكاتب الأمم المتحدة الإقليمية لمناقشة الحالة في موريتانيا، والتعاون مع اتحاد نهر مانو، والشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢١ - وبالمثل، عقد المكتب يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر جلسة لتبادل الأفكار مع رؤساء مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والمنسقين المقيمين من كامل المنطقة دون الإقليمية لتحديد المسائل الأساسية ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التفكير الاستراتيجي وأوجه التآزر، وتقوية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. وناقش المشاركون الكيفية المثلى التي يمكن لهم بها تنسيق جهودهم وتعزيز تعاونهم وعملهم مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لا سيما في مجالات منع نشوب الأزمات وبناء السلام. وحددوا مجالات الاهتمام المشترك التي يمكن لهم من خلالها إنجاز مهامهم بشكل أكثر كفاءة عندما يعملون معا باعتبارهم ''أمم متحدة واحدة''.

٢٢ - وشارك ممثلي الخاص في المشاورات المنتظمة مع ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن أثناء تنقلهم في المنطقة دون الإقليمية. ونظّم أيضا اجتماعين مع رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في المجلس، الكائن مقرها في داكار، في ٣١ تموز/يوليه و ١ كانون

الأول/ديسمبر، وتبادل المشاركون خلال هذين الاجتماعين وجهات النظر بشأن التحديات العابرة للحدود في غرب أفريقيا وبشأن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تسهيل التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة.

٢٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عقد اجتماعات منتظمة مع رؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا لتبادل الآراء بشأن التطورات في مجالات مسؤوليات كل منهم، وتقييم التحديات المتبقية فيما يخص توطيد السلام والاستقرار والعمليات الديمقراطية. وركزّت توصيات الاجتماع الرابع عشر، الذي عُقد في مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة في غينيا - بيساو، في ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس، على زيادة تبادل المعلومات والأنشطة المشتركة. وأكد الاجتماع مجددا أيضا على الدور القيادي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تعزيز الاستقرار في غرب أفريقيا، ودعا إلى تعزيز الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. وسبق الاجتماع مؤتمر مشترك بين البعثات حضره قادة قوة الأمم المتحدة ومستشاروها العسكريون، عُقد في ٢١ آب/ أغسطس، في منروفيا.

جيم - الحكم

الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن

٢٤ - عملا بالتوصية الواردة في تقريري السابق بأنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يشارك بشكل أكثر نشاطا في بناء قدرات دول ومؤسسات غرب أفريقيا في مجال إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والحكم الرشيد، نظم المكتب حلقة عمل في كوناكري، غينيا، خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن ”دور قطاع الأمن في توفير الأمن خلال الانتخابات“. وكان الهدف من حلقة العمل إبراز أهمية إصلاح قطاع الأمن في بناء السلام، وتعزيز تأهب المؤسسات الأمنية المسؤولة عن الحفاظ عن القانون والنظام خلال العمليات الانتخابية ليتسنى ضمان سير الانتخابات في غرب أفريقيا في مناخ سلمي وبأسلوب شفاف وذي مصداقية.

٢٥ - وحضر حلقة العمل خبراء أمنيون وخبراء في مجال الانتخابات من بلدان غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة (إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري). وفي ضوء ما قدمه الخبراء من طروح ودراسات الحالة الإفرادية، تبادل المشاركون وجهات النظر والخبرات بشأن العمليات

الانتخابية، ودور الدول والمؤسسات الإقليمية، ومسائل إصلاح قطاع الأمن، مثل تمهين مؤسسات الأمن. ويعتزم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا نشر نتائج حلقة العمل وتعميمها على نطاق واسع بغية الشروع في إجراءات المتابعة داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

الانقلاب في موريتانيا

٢٦ - إثر الإطاحة بشكل غير دستوري، في ٦ آب/أغسطس، برئيس موريتانيا، قام ممثلي الخاص ببعثتين في ذلك البلد في ٩ و ١٠ آب/أغسطس و ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس. وقابل أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأزمة، وأعرب مجددا عن موقف الأمم المتحدة بشأن الوضع، على النحو الوارد في البيان الذي أصدرته في ٦ آب/ أغسطس، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٩ آب/أغسطس (S/PRST/2008/30) الذي يدين الانقلاب، ويعرب مجددا عن معارضة المجلس القوية لأي تغيير غير دستوري للحكومة.

٢٧ - وإثر القرار المتخذ في ٢٢ أيلول/سبتمبر في اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في نيويورك الذي يطالب فيه بالعودة إلى النظام الدستوري من خلال إعادة التنصيب غير المشروطة لسيدي محمد ولد الشيخ عبد الله رئيسا بحلول ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ويعرب فيه عن استعداده لفرض تدابير أكثر حزما لعزل العناصر التي قامت بالانقلاب، شجع ممثلي الخاص على إجراء حوار بنّاء بين المجلس الموريتاني الأعلى للدولة، الذي أسسه قادة الانقلاب، والمجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأفريقي. ومثّل الأمم المتحدة أيضا في طائفة من الاجتماعات الاستشارية عقدها الاتحاد الأفريقي في ٤ أيلول/ سبتمبر و ١٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا، وضمت هذه الاجتماعات المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية المشاركة في الجهود المبذولة لتسهيل إعادة النظام الدستوري في موريتانيا.

٢٨ - وأعرب المشاركون في اجتماع ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر مجددا عن دعوتهم إلى الإفراج غير المشروط عن الرئيس ولد الشيخ عبد الله وإشراكه في البحث عن حل سياسي، بصفته رئيسا. وسافر لاحقا وفد بقيادة الاتحاد الأفريقي إلى موريتانيا في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، حيث قابل رئيس المجلس الأعلى للدولة، الجنرال عبد العزيز، والرئيس ولد الشيخ عبد الله. ولم تحقق البعثة أي تقدم تجاه إيجاد مخرج من الأزمة. وخلال الزيارة، وعد الجنرال عبد العزيز بأن الرئيس عبد الله سيُفرج عنه قبل نهاية السنة. وأحاط الاجتماع التنسيقي الرابع، المعقود في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في بروكسل علما باعتزام

الجنرال عبد العزيز الإفراج عن الرئيس عبد الله، وبيّن أن هذا الإجراء سيُنظر إليه باعتباره خطوة أولى فقط تجاه السعي إلى إيجاد حل عملي لهذه الأزمة.

٢٩ - وفي بيان صادر باسمي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، رحّبت بالإفراج عن الرئيس ولد الشيخ عبد الله الذي كان رهن الاعتقال المترلي وإزالة القيود الأخرى المفروضة عليه منذ تنحيته. وأعربت مجددا عن دعوتي إلى إعادة النظام الدستوري إلى موريتانيا بشكل عاجل، خدمة لصالح السلام واحتراما لدور سيادة القانون في البلد. وأكد ممثلي الخاص مجددا على هذه الرسالة في اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي الوقت الذي أحاط فيه المجلس علما بالإفراج عن الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، اعتبر أن ذلك التطور يمثّل استجابة جزئية لمطالب المجتمع الدولي، إذ أنه لم يشمل العودة إلى النظام الدستوري. ولذلك، قرر المجلس أنه ما لم تتم إعادة النظام الدستوري بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، فإنه سيفرض تدابير، من بينها الجزاءات الموجهة، ضد المجلس العسكري، وسيلتمس دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ذلك الصدد.

دال - القضايا العابرة للحدود

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تكريس اهتمام خاص لمسألة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود في غرب أفريقيا، مع تأكيد ضرورة اتباع نهج إقليمي في التصدي لهاتين المشكلتين. وفي اجتماع ثلاثي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عُقد في أبوجا في ٩ تموز/يوليه، تم الاتفاق على أن يعالج المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في برايا، مسألة الاتجار بالمخدرات بوصفها تهديدا للأمن دون الإقليمي.

٣١ - وقد ساهم الإعلان السياسي وخطة العمل الإقليمية اللذان اعتمدهما المؤتمر الوزاري وأيدهما لاحقا مؤتمر قمة الجماعة، المعقود في أبوجا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، في إرساء الأساس لإيجاد التزام سياسي قوي وإطار تعاوني مفصل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. ويناشد الإعلان السياسي مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي دعم المنطقة دون الإقليمية، ويدعو مفوضية الجماعة إلى إنشاء آلية ملزمة قانونا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتستهدف خطة العمل مجالات ذات أولوية تشمل

تعبئة القيادة السياسية وحشد التمويل على المستوى الوطني، واتخاذ تدابير فعالة لإنفاذ القانون وتعزيز التعاون الوطني/الإقليمي، واعتماد إطار قانوني مناسب من أجل عدالة جنائية فعالة، ومواجهة التهديدات الناشئة التي يمثلها تزايد معدلات إساءة استعمال المخدرات وما يرتبط بذلك من مشاكل صحية، وإعداد بيانات موثوقة لتقييم مدى تفشي مشاكل الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها في المنطقة دون الإقليمية. وقد حُدد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بوصفه شريكا تنفيذيا رئيسيا للجماعة في مجالات الأولوية هذه.

٣٢ - وإنني أرحب بنتائج مؤتمر برايا الوزاري وأشجع بلدان المنطقة دون الإقليمية على المشاركة بعزم في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل الإقليمية اللذين اعتمدهما، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وأكرر النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي أثناء انعقاد مؤتمر برايا لدعم المنطقة دون الإقليمية في مواجهة التحدي الجسيم التي يطرحه الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لبناء القدرات في بلدان المنطقة دون الإقليمية وحشد الموارد لمساعدة الدول الإقليمية في مواجهة هذا التحدي على المستويات الوطنية والعابرة للحدود.

منطقة الساحل

٣٣ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا متابعته عن كثب للتطورات في منطقة الساحل، بما في ذلك، بوجه خاص، التقدم المحرز في عمليات الوساطة المتعلقة بالتمرد في شمال مالي والحالة في النيجر. وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى مالي عقد خلالها مشاورات مع الرئيس أمادو توماني وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين بشأن الحالة الأمنية في منطقة كيدال في البلد، وبشأن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل. وعُقد اجتماع وزاري في باماكو في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل التحضير لمؤتمر القمة المقبل، حيث ضم جميع البلدان المعنية. وقُدمت توصيات من أجل مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني الإقليمي عبر الحدود، بما في ذلك القيام بدوريات مشتركة وتبادل المعلومات. وتتواصل المشاورات بشأن تاريخ عقد القمة التي يُتوقع أن يتم خلالها اعتماد إعلان وخطة عمل بشأن السلام والأمن والتنمية.

منطقة نهر مانو

٣٤ - تستحق بلدان نهر مانو اهتماما خاصا من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، إذ تواجه مشاكل مشتركة عابرة للحدود وتحديات مماثلة في مرحلة ما بعد النزاع. وتشمل

هذه المشاكل والتحديات انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومسألة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وانعدام الأمن الغذائي، وبطالة الشباب. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب الأفرقة القطرية وبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، على إيجاد وحشد الدعم للمشاريع المناسبة من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود فيما بين هذه البلدان. وفي هذه الأثناء، ركز المكتب بشكل خاص على الحالة الهشة في غينيا وساند الجهود المبذولة لتهيئة الظروف المناسبة لعقد انتخابات تشريعية في هذا البلد.

٣٥ - وفي أعقاب وفاة رئيس غينيا، لانسانا كونتيه، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر والتوترات الناجمة عن تحرك مجموعة من الضباط العسكريين للاستيلاء على السلطة، شدّدت في بيان صادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر على ضرورة نقل السلطة بصورة سلمية وديمقراطية وفقا للدستور. ومنذ ذلك الحين والأمم المتحدة تتابع عن كثب التطورات الحاصلة في هذا البلد، بالاتصال مع الجماعة والاتحاد الأفريقي، بغية الإسهام في تحقيق عملية انتقالية سلسة في غينيا التي كان لها في الماضي دور رئيسي في إيواء اللاجئين الفارين من النزاعات في بلدان أخرى من حوض نهر مانو. ومن هذا المنطلق، سافر ممثلي الخاص إلى كوناكري، غينيا، في ٣ كانون الثاني/يناير لكي يؤكد لكل من أصحاب المصلحة الوطنيين وشركائنا على ضرورة العودة السريعة إلى النظام الدستوري. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه الجهود والمساهمة فيها.

بطالة الشباب

٣٦ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إيواء مكتب غرب أفريقيا لشبكة عمالة الشباب، وهي عبارة عن هيكل ثلاثي الأطراف بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، أنشئ في عام ٢٠٠٦ من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات لمواجهة ظاهرة بطالة الشباب. ويسعى المكتب إلى التعاون مع شبكة عمالة الشباب في إعداد خطة عمل مشتركة، وذلك في إطار جهوده المتواصلة لزيادة الوعي بشأن بطالة الشباب بوصفها تهديدا للأمن في غرب أفريقيا، وكمتابعة لتقريره المؤرخ في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بعنوان ''بطالة الشباب وانعدام الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا''.

حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

٣٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وفقا لولايته وتوصيات مجلس الأمن ذات الصلة، تشجيع وتيسير اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في المنطقة دون الإقليمية. وأُحرز تقدم صوب إنشاء فريق عامل من أجل تنسيق

وتعزيز نهج دون إقليمي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ٢٨ تموز/يوليه، عقد المكتب اجتماعا لممثلي الوكالات الإقليمية للأمم لمتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلي المجتمع المدني في غرب أفريقيا ومنظمات دولية غير حكومية من أجل تشكيل لجنته التوجيهية ووضع الصيغة النهائية لاختصاصاته وخطة عمله، بهدف إكمال العملية في مطلع عام ٢٠٠٩.

٣٨ - وقام المكتب أيضا بتعزيز تعاونه مع شركاء آخرين، منهم الأمانة التنفيذية لمنتدى منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا، من أجل صياغة استراتيجية دون إقليمية لحقوق الإنسان. وتشترك الجماعة والمكتب في تنسيق هذه المبادرة. وشارك المكتب في الاجتماع الاستشاري الذي عقده المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في داكار، وضم رؤساء الأقسام القطرية لحقوق الإنسان، فضلا عن رؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، من أجل وضع منهجية عمل منسقة وتحديد الأهداف المشتركة وتوضيح دور المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا في تعزيز حقوق الإنسان في غرب أفريقيا.

الأمن الغذائي والقضايا الإنسانية

٣٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دوره في مجال الدعوة بإشراك الجماعة وقادة غرب أفريقيا في ضرورة بذل جهود قوية لتحقيق الأمن الغذائي. ويشجع المكتب الجماعة ويدعمها في مبادرتها الرامية إلى متابعة خطة العمل التي اعتمدها الاجتماع الوزاري المعني بأزمة الغذاء، المعقود في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٨. ويواصل المكتب أيضا حشد اهتمام الشركاء الإنمائيين بشأن التهديد الذي يمثله انعدام الأمن الغذائي للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٤٠ - وبناء على اقتراح المكتب، اتفقت وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في داكار على إبقاء مسألة الأمن الغذائي باعتبارها بندا دائما في جدول أعمال اجتماعات التنسيق التي يعقدها المكتب. وشارك المكتب، بدعوة من مكتب منسق الشؤون الإنسانية، في عملية النداء الموحد لغرب أفريقيا التي نُظمت في داكار يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر، بهدف الإسهام في وضع أولويات قصيرة الأجل للأنشطة الإنسانية والتمويل لعام ٢٠٠٩، مع التركيز بوجه خاص على مواجهة أزمة الغذاء في المنطقة دون الإقليمية. وشارك أيضا في حلقة العمل الإقليمية التي نظمها برنامج الأغذية العالمي في داكار في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت مسألة الأمن الغذائي موضع نظر أيضا في اجتماع فريق المديرين الإقليميين، المعقود في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر والذي اتخذ موضوع ”الأمن الغذائي والحماية

الاجتماعية للفقراء'' أساسا لإطاره التشغيلي من أجل دعم الأولويات الوطنية عن طريق شبكة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وخلال هذه الاجتماعات، أُعرب عن التقدير للدور الذي يقوم به المكتب في تعبئة منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة انعدام الأمن الغذائي بوصفها تهديدا للسلام في غرب أفريقيا، وفي طرح شواغل مجتمع العمل الإنساني على المستوى السياسي المناسب.

هاء – دعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤١ – واصل ممثلي الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، دعمه لعملية تعيين وتعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وما يتصل بذلك من أنشطة. وشارك بالاتصال مع رئيس لجنة متابعة اتفاق غرين تري ومسؤولين من البلدين، في الجهود الدؤوبة المبذولة لكفالة النقل السلس والآمن للسلطة من نيجيريا إلى الكاميرون في شبه جزيرة باكاسي، والتي تُوجت بحفل التسليم النهائي للسلطة في كالابار، نيجيريا، في ١٤ آب/أغسطس. وفي رسالة ألقاها نيابة عني في تلك المناسبة رئيس لجنة المتابعة، هنّأت الكاميرون ونيجيريا على اختتام عملية التسليم بنجاح وبشكل سلمي. كما أكدت لهما استمرار دعم الأمم المتحدة في عملهما معاً لإنهاء عملية تعليم حدودهما البرية وتعزيز تعاونهما عبر الحدود والعمل مع مجتمعاتهما المحلية لبناء مستقبل يسوده الاستقرار والازدهار للأجيال القادمة.

٤٢ – ومنذ ذلك الحين، تواصلت الجهود في اجتماعي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة المعقودين في ياوندي، الكاميرون، يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي اجتماع لجنة المتابعة المعقود في جنيف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وذلك من أجل تسريع عملية تعليم الحدود وتعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين والاستجابة لاحتياجات السكان المتضررين.

٤٣ – وواصل المكتب، وفقا لولايته، تقديم المساعدة لعملية تعليم الحدود وأفرقة المراقبين المدنيين التابعة للّجنة المختلطة عن طريق توفير الموارد البشرية والدعم اللوجستي والإداري. كما ساعد لجنة المتابعة في رصد تنفيذ سحب السلطة ونقلها في شبه جزيرة باكاسي.

رابعا – ملاحظات وتوصيات

٤٤ – في تقريري السابق، سلطت الضوء على التقدم المحرز صوب توطيد دعائم السلام والأمن في غرب أفريقيا، لا سيما في مجالي صنع السلام والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وأعربت، في الوقت نفسه، عن القلق إزاء التحديات الرئيسية المتمثلة في ما تواجهه المنطقة من اتجاهات اجتماعية – اقتصادية وسياسية وأمنية يمكن أن تزعزع استقرارها مما يتطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودا دائبة واهتماما مستمرا. وقد كان المكتب

سباقا إلى الإسهام في الجهود الرامية إلى معالجة تلك المسائل وعمل في الوقت نفسه على تيسير التعاون بشكل أوثق فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية والترويج لإقامة شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية وسائر المنظمات النشطة في غرب أفريقيا، ومن بينها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وإنني أشجع المكتب على مواصلة العمل عن كثب مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى على تقديم دعم منسق للمنطقة الفرعية.

٤٥ - وسوف يواصل المكتب، خلال الأشهر الستة القادمة، تدعيم النهج الواعد المتبع حتى الآن. وسيستمر ممثلي الخاص على الإسهام في جهود الوساطة والمساعي الحميدة في المنطقة مع التركيز، بوجه خاص، على المبادرات المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى المعنية بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

٤٦ - وفيما يتعلق بالوضع الأمني في غرب أفريقيا، تشمل المجالات التي تولى الاهتمام على سبيل الأولوية ما يلي: الأمن الغذائي والأزمة المالية العالمية؛ والمسائل المتصلة بالانتخابات؛ وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ وتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٤ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن.

٤٧ - وينبغي تشجيع المكتب على المضي في أداء دور أكبر من أي وقت مضى في التوعية بالصلة بين الاتجار بالمخدرات والسلام والأمن في غرب أفريقيا والترويج لضرورة اتخاذ تدابير حاسمة في المنطقة لمعالجة تلك المشكلة. وينبغي، أيضا، متابعة وتدعيم التعاون الوثيق الذي نما بين المكتب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تلك المسألة. والواقع أن المكتب يعمل عن كثب مع فرق الخبرات الفنية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وينبغي له في هذا السياق، أن يضطلع بدور قيادي في تنسيق الإسهامات المقدمة من الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات التي اعتمدت في مؤتمر قمة أبوجا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، في أعقاب مؤتمر برايا المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتحقيقا لتلك الغاية، أعتزم إيفاد بعثة تقييم تقني في أوائل عام ٢٠٠٩ لتقييم فرص تعزيز الدعم المقدم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنطقة الفرعية واحتياجاتهما في ذلك الميدان، مع التركيز على تدعيم قدرة المؤسسات الأمنية والقضائية ومؤسسات إنفاذ القانون التي تشارك في مكافحة الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا.

٤٨ - وينبغي، أيضا، للمكتب أن يستمر في تقديم المساعدة للكاميرون ونيجيريا، وأن يواصل بناء الثقة عبر حدودهما المشتركة وأن يتصدى بالاشتراك معهما للتحديات المستجدة

فيما يتصل بالأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة، وذلك في الإطار العام لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٤٩ – وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات دول غرب أفريقيا ولمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر المؤسسات الإقليمية لما تقدمه من دعم. وأود، أيضا، أن أعرب عن تقديري لكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة الفرعية، ولرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام ورؤساء مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وللأفرقة القطرية ولسائر الشركاء دون الإقليميين والدوليين لتعاونهم مع المكتب. وأخيرا، أود أن أزجي الشكر لسعيد جينيت ممثلي الخاص ولموظفي المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة لما قدموه من إسهام في الجهود الرامية إلى المساعدة على تحقيق سلام وأمن مستدامين في المنطقة دون الإقليمية.